المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/06/2014

Mohammed Zhari : « L'autorité qui a gracié Galvan doit faire de même pour le journaliste El Hassnaoui ».

Le Comité national de solidarité avec le journaliste Mustapha El Hassnaoui a tenu une conférence de presse au siège de la Ligue Marocaine des Droits de l'Homme (LMDH) à Rabat ce jeudi 05 mai 2014. Le Comité revendique la libération du journaliste sur la base d'une décision du Groupe de travail onusien sur la détention arbitraire et appelle le Roi du Maroc à exécuter cette décision.

L'événement a été présidé par Mr Mohammed Zhari en sa qualité de coordinateur du Comité. Il a commencé par rappeler que le journaliste El Hassnaoui a été arrêté le 16 mai 2013 et qu'il purge une peine carcérale de 3 ans à la prison centrale de Kénitra suite à un procès jugé « inéquitable ». Mr Zhari corrobore son constat par la décision du Groupe de travail de l'ONU sur la détention arbitraire rendu en décembre 2013 et qui appelle les autorités marocaines à libérer le journaliste El Hassnaoui.

Actuellement le journaliste entame une grève de la faim depuis le 16 mai dernier et revendique l'application de la décision du Groupe de travail.

Pour répondre à une question posée par un journaliste sur l'autorité concernée par l'application de la décision onusiennne, Zhari a répondu : « L'autorité qui a gracié Galvan doit faire de même pour le journaliste El Hassnaoui ».

Zhari a également rappelé que le Comité a envoyé trois correspondances à la Primature, au ministère de la Justice et des Libertés et à la Délégation ministérielle des Droit de l'Homme en vue d'agir dans le sens de la libération du journaliste sur la base de la décision du Groupe de Travail et des engagements du Maroc en matière de respect des droits humains et en sa qualité de membre du Conseil des Droits de l'Homme siégeant à Genève.

Zhrahi a également annoncé que deux membres de la délégation régionale du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) ont rendu visite, hier au journaliste gréviste sans toutefois préciser le contenu des discussions.

Parallèlement, la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et la réinsertion (DGAPR) a publié un communiqué dans lequel elle dément la grève de la faim entamée par le journaliste. Un démenti qui traduit « un malaise évident chez la DGAPR » selon Mr Zhari qui se demande pourquoi la délégation du CNDH ayant rendu visite au journaliste gréviste n'a pas confirmé cette information.

Au cours de la séance, la parole a été donnée au représentant de la famille Bettar dont le proche, Abdessamad Bettar a été condamné à 10 ans de prison dans le cadre de la loi anti-terroriste suite à l'affaire Argana, attentat terroriste qui a causé la mort en 2011 à Marrakech à 16 personnes dont 11 étrangers. Après examen du dossier, le Groupe de travail de l'ONU sur la détention arbitraire a décidé que Mr Abdessamad Bettar a lui aussi été victime d'un procès inéquitable et qu'il doit être libéré.

Aujourd'hui, quatre personnes condamnées dans le cadre de la lutte anti-terroriste bénéficient d'une décision de même nature. Il s'agit d'Ali Aaras, Mohamed Hajib, Abdessamad Bettar et le journaliste Mustapha El Hassnaoui.

En conclusion, le représentant de la famille Bettar a proposé de constituer une structure dont la vocation serait le plaidoyer auprès des autorités marocaines pour l'application et l'exécution des décisions du Groupe de travail de l'ONU sur la détention arbitraire.

http://scrib20.blogspot.com/

بطار محكوم أركانة يدخل في إضراب عن الطعام مجددا

مكتب أسفي

دخل مرة أخرى عبد الصمد بطار، محكوم أركان في إضراب إنذاري عن الطعام بسجن مول البركي المتاخم لمدينة أسفي، احتجاجا للمطالبة بالنظر في ملفه الذي لم يتحرك من قبل المسؤولين، خاصة بعد صدور قرار أممي يطالب بإطلاق سراحه وإعادة محاكمته محاكمة عادلة .. حسب الوثائق التي تتوفر الجريدة عليها.

بطار يطالب ايضا بالرد على محتويات الشكايات والطعون المختلفة التي تقدم بها طيلة الثلاث سنوات من احتجازه تعسفيا إلى الجهات المختصة، وخص بالذكر رئيس الحكومة ووزير العدل والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالاختطاف والتعذيب والمعاملة المهينة والمحاكمة غير العادلة، والتي لم يصله أي رد بشانها بخلاف ما يتم الترويج له من التفاعل مع الشكايات والدفاع عن قيم حقوق الإنسان وكرامة المواطن، وحقه في الحياة الكريمة والعدل كما قال في اتصال هاتفي سابق معه.

كما يطالب ايضا بنتائج الخبرة الطبية التي أجريت له بامر من وزارة العدل بالمستشفى الجامعي ابن رشد بالرباط بعد تعرضه للتعذيب بإشراف البروفسور الصادل واثنين من الأطباء المحلفين.

الاضراب اراده إنذاريا هذه المرة كما جاء في نص البلاغ الذي توصل به مكتب الجريدة باسفي.

اليزمي يبرز بستوكهولم المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان

2/4/2014

استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، اول امس الاربعاء بستوكهولم، المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وقال اليزمي خلال لقاء نظم بالبرلمان السويدي إن المملكة حققت منجزات كبرى في مجال حقوق الإنسان، مذكرا في هذا الصدد بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي انكبت على موضوع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والتي تعد فريدة من نوعها في العالم العربي وتشكل اليوم مصدر إلهام لتونس.

وقدم اليزمي خلال هذا اللقاء الذي خصص لتجربة المغرب في مجال مكافحة التطرف، لمحة عامة عن المهام الموكولة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقارير التي ينجزها بشان مختلف القضايا، بما في ذلك اوضاع السجناء وواقع مستشفيات الصحة العقلية، واوضاع المهاجرين واللاجئين في المغرب.

كما ذكر باعتماد المملكة سنة 2011 لدستور يكرس مسار تعزيز حقوق الإنسان ويتضمن ما لا يقل عن 60 مادة متعلقة بحقوق الإنسان، مضيفا أن المغرب سيقدم قريبا وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية او اللاإنسانية او المهينة.

وقال إنه يتعين على المغرب إحداث الية وطنية ومستقلة لمنع التعذيب مؤكدا ان المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيكون الجهة المؤهلة لتمثل هذه الآلية، ويمكنه بالتالي القيام بزيارات مفاجئة إلى مراكز الاعتقال.

واشار اليزمي، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من النواب يمثلون مختلف الأحزاب السياسية السويدية، إلى انه سيتم قريبا اعتماد قوانين اخرى من شانها تعزيز حقوق الإنسان في المغرب، بما في ذلك حرية الصحافة والمساواة بين الجنسين، وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع اشكال التمييز.

واكد ان المملكة تتطلع ايضا إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني، الذي يضم حاليا حوالي 50 الف جمعية، مضيفا ان اكثر من 90 بالمائة من هذه المنظمات غير الحكومية تشتغل في سياق محلي، وهو ما يحول دون الاضطلاع بدور على المستوى الوطني وتشكيل قوة حقيقية.

وتطرق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جهة اخرى، إلى الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لمحاربة التطرف، والتي تقوم على تكوين الائمة والترويج للإسلام المعتدل، مضيفا ان نجاح هذه الاستراتيجية حدا بالعديد من البلدان إلى تعبير عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال، بما في ذلك مالي وتونس.

وفي ما يتعلق بالجهود التي يبذلها المغرب ودول عربية وإسلامية اخرى لتعزيز دولة الحق والقانون، قال اليزمي إن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن بناء ديمقراطيات قوية في بضعة عقود، في الوقت الذي استغرقت فيه هذه العملية قرونا في اوروبا.

من جانبه، ابرز رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، محمد بنحمو، هشاشة منطقة الساحل والصحراء، حيث تتنامى الجماعات الإجرامية والإرهابية، موضحا ان هذه المنطقة تظل خارج نطاق السيطرة و توفر ملجا امنا للإرهابيين والمهربين بجميع انواعهم، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام.

وتوقف من جهة أخرى، عند قضية الجهاديين الذين يتوجهون من الدول الأوروبية للمشاركة في القتال الدائر حاليا في سورية، قائلا إنهم يعدون بالآلاف.

وفي هذا الصدد، اكد بنحمو الحاجة إلى تبادل الاستعلامات والمعلومات بشان هذه القضية بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، مبرزا اهمية التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة.

وبخصوص الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب في مجال مكافحة التطرف، قال بنحمو إن الامر يتعلق باستراتيجية تهم ثلاث محاور تتمثل في المساجد والخطاب الديني وتكوين الائمة.

واعتبر ان المقاربة الأمنية وحدها ليست كافية، لانه يجب التوفيق بين الجانب الأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

وتميز هذا اللقاء الذي نظمه معهد سياسة الأمن والتنمية ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السويدي والنائبة السويدية كارينا هاغ، بحضور القائمة بالأعمال في السفارة المغربية في ستوكهولم آمال بلقايد.

اليزمي يبرز بستوكهولم المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان

3088/3

استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الاربعاء، بستوكهولم، المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان وقال اليزمي خلال لقاء نظم بالبرلمان السويدي إن المملكة حققت منجزات كبرى في مجال حقوق الإنسان، مذكرا في هذا الصدد بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي انكبت على موضوع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والتي تعد فريدة من نوعها في العالم العربي وتشكل اليوم مصدر إلهام لتونس.

وقدم اليزمي خلال هذا اللقاء، الذي خصص لتجربة المغرب في مجال مكافحة التطرف، لمحة عامة عن المهام الموكولة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقارير التي ينجزها بشأن مختلف القضايا ، بما في ذلك أوضاع السجناء وواقع مستشفيات الصحة العقلية، وأوضاع المهاجرين واللاجئين في المغرب.

كما ذكر باعتماد المملكة سنة 2011 لدستور يكرس مسار تعزيز حقوق الإنسان ويتضمن ما لا يقل عن 60 مادة متعلقة بحقوق الإنسان، مضيفا أن المغرب سيقدم قريبا وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقال إنه يتعين على المغرب إحداث آلية وطنية ومستقلة لمنع التعذيب مؤكدا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيكون الجهة المؤهلة لتمثل هذه الآلية، ويمكنه بالتالي القيام بزيارات مفاجئة إلى مراكز الاعتقال.

وأشار اليزمي، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من النواب يمثلون مختلف الأحزاب السياسية السويدية، إلى أنه سيتم قريبا اعتماد قوانين أخرى من شأنها تعزيز حقوق الإنسان في المغرب، بما في ذلك حرية الصحافة والمساواة بين الجنسين ، وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

* إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وأكد أن المملكة تتطلع أيضا إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني، الذي يضم حاليا حوالي 50 الف جمعية، مضيفا أن أكثر من 90 بالمائة من هذه المنظمات غير الحكومية تشتغل في سياق محلي، وهو ما يحول دون الاضطلاع بدور على المستوى الوطني وتشكيل قوة حقيقية وتطرق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جهة أخرى، إلى الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لمحاربة التطرف، والتي تقوم على تكوين الأئمة والترويج للإسلام المعتدل، مضيفا أن نجاح هذه الاستراتيجية حدا بالعديد من البلدان إلى تعبير عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال، بما في ذلك مالي وتونس.

مهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال وخريبكة ، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة ازيلال ونيابة إقليم خريبكة، الدورة الأولى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، وذلك يومي 6 و7 يونيو الجاري، بمقر الأكاديمية.

ويتضمن برنامج هذه الدورة عرض شريط (زمن الرفاق) لمخرجه المغربي الشريف الطريبق، فضلا عن عرض 15 فيلما تتبارى للظفر بجوائز المهرجان، تحكمها لجنة متخصصة.

كما سيتضمن اليوم الثاني من المهرجان، عقد مائدة مستديرة تتمحور حول موضوع «السينما والتربية على حقوق الإنسان»، وذلك بمشاركة عدد من الباحثين والأساتذة والمهتمين، ليتوج المهرجان بإعلان النتائج وتوزيع الجوائز على الفائزين.

وتقام هذه التظاهرة السينمائية المهمة، تفعيلا لاتفاقيتي الشراكة الموقعة بين اللجنة والأكاديمية ونيابة وزارة التربية الوطنية بخريبكة، وتكريسا للعمل المشترك مع اندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية ومؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة.

كما تعقد هذه التظاهرة السينمائية، الفريدة من نوعها، من أجل تقوية التنسيق بين مختلف الفاعلين بالجهة، بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الأوساط التعليمية خاصة لدى فئات الشباب.

مناقشة مشروع القضاء العسكري بلجنة العدل و التشريع بمجلس النواب

4833/3

المعارضة تؤكد مساهمته في التصدي لمناوشات أعداء الوحدة الترابية للمغرب

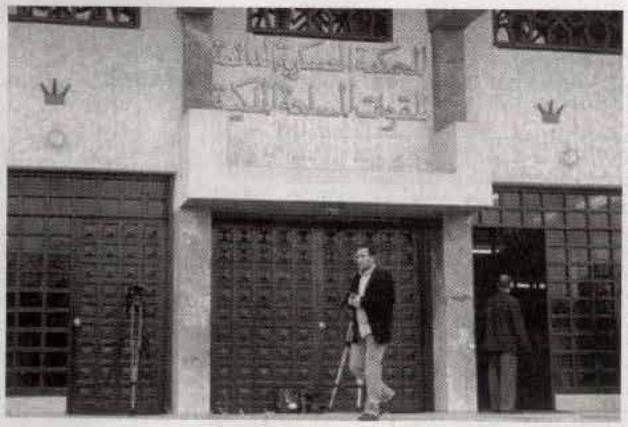

■بع

أكدت المعارضة مساء أول أمس الأربعاء في لجنة العدل و التشريع بمجلس النواب ضمن مناقشة مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري ، أن هذا الأخير جاء ليرد على جميع الانتقادات ، جاءت خاصة تلك التي وجهت أثناء محاكمة المتورطين في أحداث أكديم إزيك ، و أكد المتدخلون أن تلك المحاكمة كانت عادلة ، بشهادة الخبراء الدوليين الذين تابعوا أطوارها .

و اعتبرت المعارضة أثناء المناقشة أن مشروع القانون هذا يعد ترجمة لمضامين الدستور لسنة 2011و للخطاب الملكي ل 8ماي 2012، الذي أعلن فيه عن انطلاق إصلاح منظومة العدالة ، كما يعكس المشروع ، حسب فرق المعارضة ، التقارير الموضوعاتية التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان و التي كانت محط تنويه من قبل جلالة الملك و تهم إحدى التقارير إصلاح المحكومة العسكرية .

و قد خلف المشروع ارتياحا كبيرا لدى جميع الحقوقيين و خبراء القانون بالمغرب و خارجه ، ما أكده الشاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري بمجلس النواب أثناء المناقشة العامة للمشروع ، واضاف أن من شانه أن يسهم في التصدي لمناوشات أعداء الوحدة الترابية للمغرب .

و نبهت المعارضة ، بعد التاكيد على أهمية عدم متابعة المدنيين أمام المحكمة العسكرية ، إلى بعض النواقص التي تعتري المشروع ، و التي يمكن تداركها خلال المناقشة التفصيلية له ،و التي من بينها مرافقة العسكري المتابع إلى المحكمة العسكرية تحت حراسة مشددة ،و هو ما دفع برئيس الفريق الدستوري بمجلس النواب بالقول : ما دمنا جردناه من سلاحه الوظيفي ، فهذا يكفي ، و لا داعي لاستدعاء فيلق لمرافقته

وتشمل أهم مضامين مشروع هذا القانون، التنصيص على عدم عرض المدنيين أمام المحكمة العسكرية، وتقليصا كبيرا في اختصاصها النوعي والشخصي، ليبقى منحصرا وقت السلم في البت في الجرائم العسكرية المقترفة من طرف العسكريين وشبه العسكريين.

كما يتضمن المشروع، إحالة العسكريين وأشباههم على القضاء العادي، في حالة ارتكابهم جرائم الحق العام، ونسخ المقتضيات الخاصة بإحالة مرتكبي الجرائم ضد أمن الدولة الخارجي إلى المحكمة العسكرية، وجعل النظر في هذه الجرائم من اختصاص المحاكم العادية، مع الإشارة إلى استثناء الجرائم المرتكبة من قبل الضباط وضباط الصف والدركيين التابعين للدرك الملكي من اختصاص المحكمة العسكرية أثناء ممارسة مهامهم في إطار الشرطة القضائية . أو أثناء ممارسة مهامهم، من أجل إثبات المخالفات في إطار الشرطة الإدارية.

كما نص المشروع على مستجدات أخرى، تهم الطبيعة القانونية للمحكمة العسكرية، وإعادة تنظيمها بما ينسجم مع مبادئ الدستور ومعايير حقوق الإنسان، من خلال مقتضيات عدة، منها التنصيص صراحة على أن المحكمة العسكرية محكمة مستقلة ومتخصصة، وإحداث غرفتين للاستئناف للنظر استئنافيا في الجنح والجنايات، كما يسير في اتجاه تعزيز مبدأ احترام استقلال القضاء، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة امام المحكمة العسكرية، وتقوية حقوق المتقاضين.

السيد اليزمي يبرز بستوكهولم المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان

استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، أول أمس الأربعاء بستوكهولم، المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وقال السيد اليزمي خلال لقاء نظم بالبرلمان السويدي إن المملكة حققت منجزات كبرى في مجال حقوق الإنسان، مذكرا في هذا الصدد بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي انكبت على موضوع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والتي تعد فريدة من نوعها في العالم العربي وتشكل اليوم مصدر إلهام لتونس.

وقدم السيد اليزمي خلال هذا اللقاء الذي خصص لتجربة المغرب في مجال مكافحة التطرف، لمحة عامة عن المهام الموكولة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقارير التي ينجزها بشأن مختلف القضايا ، بما في ذلك أوضاع السجناء وواقع مستشفيات الصحة العقلية، وأوضاع المهاجرين واللاجئين في المغرب.

كما ذكر باعتماد المملكة سنة 2011 لدستور يكرس مسار تعزيز حقوق الإنسان ويتضمن ما لا يقل عن 60 مادة متعلقة بحقوق الإنسان، مضيفا أن المغرب سيقدم قريبا وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقال إنه يتعين على المغرب إحداث آلية وطنية ومستقلة لمنع التعذيب مؤكدا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيكون الجهة المؤهلة لتمثل هذه الآلية، ويمكنه بالتالي القيام بزيارات مفاجئة إلى مراكز الاعتقال.

وأشار السيد اليزمي، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من النواب يمثلون مختلف الأحزاب السياسية السويدية، إلى أنه سيتم قريبا اعتماد قوانين أخرى من شأنها تعزيز حقوق الإنسان في المغرب، بما في ذلك حرية الصحافة والمساواة بين الجنسين ، وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

وأكد أن المملكة تتطلع أيضا إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني، الذي يضم حاليا حوالي 50 ألف جمعية، مضيفا أن أكثر من 90 بالمائة من هذه المنظمات غير الحكومية تشتغل في سياق محلي، وهو ما يحول دون الاضطلاع بدور على المستوى الوطني وتشكيل قوة حقيقية.

وتطرق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جهة أخرى، إلى الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لمحاربة التطرف، والتي تقوم على تكوين الأئمة والترويج للإسلام المعتدل، مضيفا أن نجاح هذه الاستراتيجية حدا بالعديد من البلدان إلى تعبير عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال، بما في ذلك مالي وتونس.

وفي ما يتعلق بالجهود التي يبذلها المغرب ودول عربية و إسلامية أخرى لتعزيز دولة الحق والقانون، قال السيد اليزمي إن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن بناء ديمقراطيات قوية في بضعة عقود، في الوقت الذي استغرقت فيه هذه العملية قرونا في أوروبا.

من جانبه، أبرز رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، السيد محمد بنحمو، هشاشة منطقة الساحل والصحراء، حيث تتنامى الجماعات الإجرامية والإرهابية، موضحا أن هذه المنطقة تظل خارج نطاق السيطرة و توفر ملجأ امنا للإرهابيين والمهربين بجميع أنواعهم، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و بوكو حرام.

وتوقف من جهة أخرى، عند قضية الجهاديين الذين يتوجهون من الدول الأوروبية للمشاركة في القتال الدائر حاليا في سورية، قائلا إنهم يعدون بالآلاف .

وفي هذا الصدد، أكد السيد بنحمو الحاجة إلى تبادل الاستعلامات والمعلومات بشأن هذه القضية بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، مبرزا أهمية التعاون

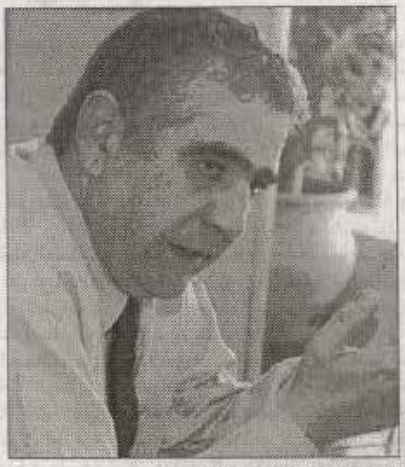

الدولي في مكافحة هذه الظاهرة.

وبخصوص الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب في مجال مكافحة التطرف، قال السيد بنحمو إن الأمر يتعلق باستراتيجية تهم ثلاث محاور تتمثل في المساجد والخطاب الديني وتكوين الأئمة .

واعتبر أن المقاربة الأمنية وحدها ليست كافية، لأنه يجب التوفيق بين الجانب الأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

وتميز هذا اللقاء الذي نظمه معهد سياسة الأمن والتنمية ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السويدي والنائبة السويدية كارينا هاغ، بحضور القائمة بالأعمال في السفارة المغربية في ستوكهولم السيدة أمل بلقايد.

مهرجان

9A2418

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة ، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال ونيابة إقليم خريبكة، الدورة الأولى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، وذلك يومي 6 و7 يونيو الجاري، بمقر الأكاديمية.

ويتضمن برنامج هذه الدورة عرض شريط (زمن الرفاق) لمخرجه المغربي الشريف الطريبق، فضلا عن عرض 15 فيلما تتبارى للظفر بجوائز المهرجان، تحكمها لجنة متخصصة.

كما سيتضمن اليوم الثاني من المهرجان، عقد مائدة مستديرة تتمحور حول موضوع "السينما والتربية على حقوق الإنسان"، وذلك بمشاركة عدد من الباحثين والأساتذة والمهتمين، ليتوج المهرجان بإعلان النتائج وتوزيع الجوائز على الفائزين.

وتقام هذه التظاهرة السينمائية المهمة، تفعيلا لاتفاقيتي الشراكة الموقعة بين اللجنة والأكاديمية ونيابة وزارة التربية الوطنية بخريبكة، وتكريسا للعمل المشترك مع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية ومؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة.

كما تعقد هذه التظاهرة السينمائية، الفريدة من نوعها، من أجل تقوية التنسيق بين مختلف الفاعلين بالجهة، بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الأوساط التعليمية خاصة لدى فئات الشباب.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينتصر للقضاة وينتزع النيابة العامة من يد الرميد

22927714

في تطور مثير للنقاش الدائر حولي مشروعي النظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناءا على طلب من مجلس المستشارين، بمذكرة توصي بوضع النيابة العامة تحت سلطة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ومراقبة وتسيير رؤسائهم، وبابعاد وزارة العدل عن تدبير المسار المهني للقضاة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اقترح أن يجري تعديل المادة الـ51 من قانون المسطرة الجنائية من أجل التنصيص على مبادئ همت استقلال النيابة العامة في أداء مهام الأبحاث والمتابعة.

وستمكن التعديلات المقترحة وزير العدل، من أن يبلغ إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ما يصل إلى علمه من مخالفات القانون الجنائي، لكن دون أن تكون له إمكانية إصدار أمر كتابي بمتابعة مرتكبيها ولا تكليف من يقوم بذلك.

آخر ساعة

اليزمي

استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أول أمس الأربعاء بستوكهولم، المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وقال اليزمي خلال لقاء نظم بالبرلمان السويدي إن المملكة حققت منجزات كبرى في مجال حقوق الإنسان، مذكرا في هذا الصدد بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي انكبت على موضوع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان.

اليزمي يبرز المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان بستوكهولم

استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، امس الاربعاء بستوكهولم، المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وقال اليزمي، خلال لقاء نظم بالبرلمان السويدي، إن المملكة حققت منجزات كبرى في مجال حقوق الإنسان، مذكرا في هذا الصدد بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي انكبت على موضوع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والتي تعد فريدة من نوعها في العالم العربي وتشكل اليوم مصدر إلهام لتونس.

وقدم اليزمي خلال هذا اللقاء الذي خصص لتجربة المغرب في مجال مكافحة التطرف، لمحة عامة عن المهام الموكولة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقارير التي ينجزها بشأن مختلف القضايا ، بما في ذلك أوضاع السجناء وواقع مستشفيات الصحة العقلية، وأوضاع المهاجرين واللاجئين في المغرب.

كما ذكر باعتماد المملكة سنة 2011 لدستور يكرس مسار تعزيز حقوق الإنسان ويتضمن ما لا يقل عن 60 مادة متعلقة بحقوق الإنسان، مضيفا أن المغرب سيقدم قريبا وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقال إنه يتعين على المغرب إحداث آلية وطنية ومستقلة لمنع التعذيب مؤكدا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيكون الجهة المؤهلة لتمثل هذه الآلية، ويمكنه بالتالي القيام بزيارات مفاجئة إلى مراكز الاعتقال.

وأشار اليزمي، خلال هذا اللقاء الذي حضره مجموعة من النواب يمثلون مختلف الأحزاب السياسية السويدية، إلى أنه سيتم قريبا اعتماد قوانين أخرى من شأنها تعزيز حقوق الإنسان في المغرب، بما في ذلك حرية الصحافة والمساواة بين الجنسين ، وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

وأكد أن المملكة تتطلع أيضا إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني، الذي يضم حاليا حوالي 50 ألف جمعية، مضيفا أن أكثر من 90 بالمائة من هذه المنظمات غير الحكومية تشتغل في سياق محلي، وهو ما يحول دون الاضطلاع بدور على المستوى الوطني وتشكيل قوة حقيقية.

وتطرق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جهة أخرى، إلى الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لمحاربة التطرف، والتي تقوم على تكوين الأئمة والترويج للإسلام المعتدل، مضيفا أن نجاح هذه الاستراتيجية حدا بالعديد من البلدان إلى تعبير عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال، بما في ذلك مالي وتونس.

وفي ما يتعلق بالجهود التي يبذلها المغرب ودول عربية و إسلامية أخرى لتعزيز دولة الحق والقانون، قال اليزمي إن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن بناء ديمقراطيات قوية في بضعة عقود، في الوقت الذي استغرقت فيه هذه العملية قرونا في أوروبا.

من جانبه، أبرز رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، محمد بنحمو، هشاشة منطقة الساحل والصحراء، حيث تتنامى الجماعات الإجرامية والإرهابية، موضحا أن هذه المنطقة تظل خارج نطاق السيطرة و توفر ملجأ آمنا للإرهابيين والمهربين بجميع أنواعهم، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و بوكو حرام.

وتوقف من جهة أخرى، عند قضية الجهاديين الذين يتوجهون من الدول الأوروبية للمشاركة في القتال الدائر حاليا في سورية، قائلا إنهم يعدون بالآلاف .

وفي هذا الصدد، أكد بنحمو الحاجة إلى تبادل الاستعلامات والمعلومات بشأن هذه القضية بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، مبرزا أهمية التعاون الدولي في مكافحة هذه الظاهرة.

وبخصوص الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب في مجال مكافحة التطرف، قال السيد بنحمو إن الأمر يتعلق باستراتيجية تهم ثلاث محاور تتمثل في المساجد والخطاب الديني وتكوين الأئمة .

واعتبر أن المقاربة الأمنية وحدها ليست كافية، لأنه يجب التوفيق بين الجانب الأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

وتميز هذا اللقاء الذي نظمه معهد سياسة الأمن والتنمية ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السويدي والنائبة السويدية كارينا هاغ، بحضور القائمة بالأعمال في السفارة المغربية في ستوكهولم السيدة أمل بلقايد.

http://hibazoom.com/m-el-yazami-stockholm-souligne-les-realisations-du-maroc-dans-le-domaine-des-droits-de-lhomme.html

http://manabirpress.com/politique/13111.html

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-438875.html

صحيفة الناس

بلعسال: مشروع قانون القضاء العسكري ترجمة فعلية للخطاب الملكي لـ8 ماي

اعتبره سابقة في المنطقة العربية وخطوة غير مسبوقة إفريقيا

صحيفة الناس

اعتبر شاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري بمجلس النواب، أن مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري، «يشكل سابقة في المنطقة العربية، وخطوة غير مسبوقة إقليميا»، وكذا يشكل كذلك، «استباقا مهما على صعيد الإنتاج التشريعي».

وأكد بلعسال في مداخلة له أثناء المناقشة العامة لهذا المشروع، أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب،أول أمس الأربعاء، أن المشروع ذاته الذي أعدته الوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، قد «خلف ارتياحا كبيرا لدى جميع الحقوقيين وخبراء القانون بالمغرب وخارجه»، وأن من شانه أن يسهم في التصدي لمناوشات أعداء الوحدة الترابية للمملكة.

وتوقف رئيس الفريق الدستوري في مداخلته، عند السياق الذي جاء فيه المشروع القانون ذاته، الذي يعد «ترجمة لمضامين الدستور لسنة 2011، وللخطاب الملكي لـ 8 ماي 2012 الذي أعلن فيه عن انطلاق إصلاح منظومة العدالة»، كما أنه يعكس التقارير الموضوعاتية التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا للفصل 24 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي كانت محط تنويه من قبل الملك محمد السادس، وتهم إحدى هذه التقارير إصلاح المحكمة العسكرية.

كما أكد بلعسال، على أهمية هذا المشروع، الذي انتظره المغرب وأصدقاءه الدوليين، بالنسبة لتقوية وتعزيز المسار الديمقراطي الذي تعرفه المملكة، حيث قال في هذا الصدد، «إن إصلاح القضاء العسكري، جاء في وقته المناسب، بعدما كان خصوم وحدتنا الترابية يواجهوننا دبلوماسيا انطلاقا من وجود هذه المحكمة التي كانت تنظر مختصة في الأفعال المنسوبة للمدنيين بمن فيهم المدنيين العاملين بالقوات المسلحة الملكية، وكلنا يتذكر الانتقادات التي وجهت لنا في أثناء محاكمة المتورطين في أحداث «إكديم إزيك»، رغم أن تلك المحاكمة كانت عادلة بشهادة الخبراء الدوليين الذين تابعوا أطوارها، لكن مع ذلك فإن هذه المحكمة لم تكن بهذه ضمانات المحاكمة العادلة».

مضيفا «أن مشروع القانون جاء ليرد على جميع هذه الانتقادات». وبعد التأكيد على أهمية عدم متابعة المدنيين أمام المحكمة العسكرية، نبه رئيس الفريق الدستوري في المداخلة ذاتها إلى بعض النقائص التي تعتري المشروع ذاته، والتي يمكن تداركها خلال المناقشة التفصيلية له، والتي من بينها «مرافقة العسكري المتابع إلى المحكمة العسكرية، تحت حراسة مشددة»، وهو ما دفع بلعسال بالقول « مادمنا جردناه من سلاحه الوظيفي، فهذا يكفي، ولا داعي لاستدعاء فيلق لمرافقته.»

المجلس الوطني لحقوق الانسان يصدر بلاغا صحفيا بخصوص مشاركته في موسم طانطان

"الحق في الثقافة" شعار مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موسم طانطان للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحت شعار "الحق في الثقافة"، في فعاليات "موسم طانطان تراث ثقافي غير مادي للإنسانية" المنعقد ما بين 4 و9 يونيو 2014 بمدينة طانطان.

وتدخل مشاركة المجلس في هذه التظاهرة في سياق جهوده للمساهمة في النهوض بالحقوق الثقافية وحفظ التراث بما فيه التراث الحساني الذي أقرته مقتضيات الدستور الجديد كرافد من روافد الهوية الثقافية الوطنية.

وستتميز مشاركة المجلس بإقامة رواق يقدم للزوار والمشاركين في فعاليات الموسم إصدارات حول الصحراء والثقافة الحسانية فضلا عن مجموعة متنوعة من إصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما يشكل الرواق فضاء لتوقيع الكتب وتنظيم الورشات وحلقات النقاش وتقديم الإبداعات الفنية.

هكذا يشمل البرنامج الثقافي الذي سطره المجلس تنظيم مائدة مستديرة حول "إدماج التراث الحساني في المقررات الدراسية" وندوة حول "ثقافة الرحل" استدعي لتنشيطهما مجموعة من الجامعيين والخبراء والفاعلين المختصين.

كما يضم برنامج المجلس عرض الشريط الوثائقي "الموسم" لسهيل بن بركة "أهل الموسم" المصور سنة 1972 والذي يعتبر من الوثائق المرئية النادرة التي وثقت موسم طانطان خلال هذه الفترة. وسينظم المجلس أيضا ورشة للألعاب التقليدية بشراكة مع نادي الألعاب الشعبية ترمي إلى إحياء الألعاب التقليدية كجزء من التراث الثقافي غير المادي بالصحراء.

وبشراكة مع جمعية أساتذة اللغة العربية ستحتضن الخزانة الوسائطية حفل توقيع الأعمال التالية : رواية "بوح الذاكرة وجع جنوبي" للبتول المحجوب، رواية"شموخ مقبرة" لمحمد أحمد الومان، " شقائق النعمان"، ديوان جماعي تحت إشراف رضوان رحالي، "مرايا"، نصوص نثرية جماعية تحت إشراف عبد العزيز المودن.

من جهة أخرى، يتضمن البرنامج الثقافي للمجلس تنظيم حفل للاحتفاء بالموسيقى الحسانية سيتيح للجمهور إعادة اكتشاف أنطولوجيا الموسيقى الحسانية التي أنجزها مركز الدراسات الصحراوية. وتقدم الأنطولوجيا خمسة فرق تعتبر من أهم ممثلي هذا النوع الموسيقي بالمغرب الصحراوي : زغيلينا، خوسيفا، امنات عيشاتة، محمد بعيا وشريف سويلم.

وسيحتضن رواق المجلس بشراكة مع جمعية عين الرحمة للبيئة والتضامن وجمعية الشعراء الحسانيين الشباب خيمة للشعر الحساني سيتم في إطارها تنظيم مسابقة شعرية لليافعين وتوقيع دواوين للشعراء محمد سالم بابا ومحمد الغيث ول أكين ومحمد بوسحاب اجغاغ والاستماع لمنتخبات من أشعارهم.

وفي مجال الإبداع المسرحي سيتم بشراكة مع نادي الشروق للإبداع الفني والثقافي تقديم مسرحية "المشردون" التي تتحدث عن مأساة الأطفال المشردين.

يذكر أن اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، المعتمدة في17 أكتوبر 2003 والمصادق عليها من طرف المغرب في 6 يوليوز 2006 وضعت قائمة تمثيلية للتراث الثقافي غير المادي حيث أدرج موسم طانطان ضمنها منذ 2008.

وتعرف الاتفاقية ‘‘التراث الثقافي غير المادي’’ كما يلي : "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية ".

وتنص الاتفاقية على قيام الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لضمان صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها وتحديد وتعريف مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، بمشاركة الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

كما تنص على سعي الدول الأطراف بكافة الوسائل الملائمة إلى العمل من أجل ضمان الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي واحترامه والنهوض به في المجتمع، لا سيما عن طريق القيام ببرامج تثقيفية للتوعية ونشر المعلومات موجهة للجمهور، وخاصة للشباب وبرامج تعليمية وتدريبية محددة في إطار الجماعات والمجموعات المعنية .

السيد اليزمي يبرز بستوكهولم المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان

استوكهولم – استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، يوم الاربعاء بستوكهولم، المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان.
وقال السيد اليازمي خلال لقاء نظم بالبرلمان السويدي إن المملكة حققت منجزات كبرى في مجال حقوق الإنسان، مذكرا في هذا الصدد بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي انكبت على موضوع الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والتي تعد فريدة من نوعها في العالم العربي وتشكل اليوم مصدر إلهام لتونس.

Droits de l'Homme

11990/4

El Yazami met en avant les avancées du Maroc

Le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, a souligné, mercredi à Stockholm, les avancées réalisées par le Royaume du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme.

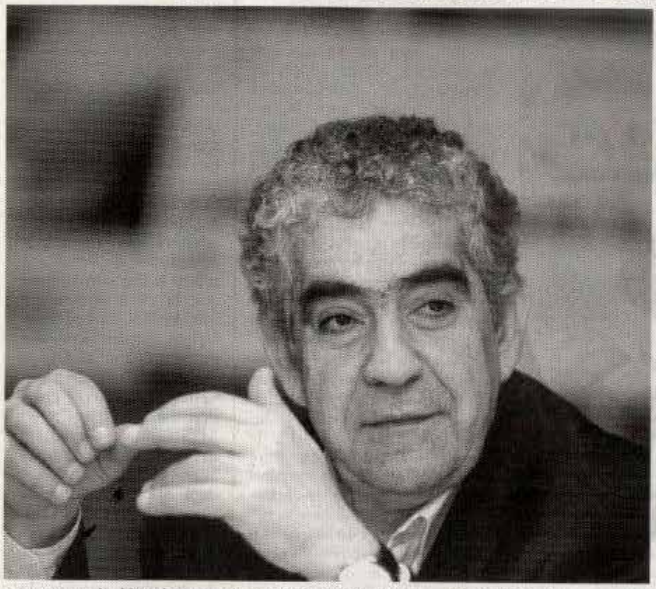

Le Maroc a réalisé des avancées majeures dans le domaine des droits de l'Homme, a souligné M. El Yazami lors d'un séminaire organisé au Parlement suédois, rappelant la création de l'Instance Equité et Réconciliation qui s'est penchée sur les violations passées des droits humains.

Cette instance est unique en son genre dans le monde arabe et inspire aujourd'hui la Tunisie, a ajouté M. El Yazami, qui a donné un aperçu sur les missions dévolues au CNDH et sur les rapports élaborés par cette institution et qui concernent différentes questions, dont la situation des détenus dans les prisons, l'état des hôpitaux psychiatriques ou encore la situation des migrants et des réfugiés au Maroc.

Le Royaume a adopté en 2011 une Constitution qui vient consacrer le processus de renforcement des droits humains et qui contient pas moins de 60 articles liés aux droits de l'Homme, a rappelé le président du CNDH, qui a souligné que le Maroc va bientôt déposer les instruments de ratification du protocole facultatif relatif à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Le Maroc doit créer un mécanisme national et indépendant de prévention de la torture et le CNDH serait le mieux disposé à représenter ce mécanisme, et pourra ainsi effectuer des visites impromptues aux centres de détention, a affirmé M. El Yazami, lors de ce séminaire qui a porté sur l'expérience du Maroc en matière de lutte contre l'extrémisme.

D'autres lois seront adoptées prochainement dans la perspective du renforcement des droits humains au Maroc, portant notamment sur la liberté de la presse, l'égalité homme-femme et la mise en place de l'autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination, a-t-il ajouté devant un parterre de députés suédois représentant différents partis politiques.

Le Royaume aspire aussi à renforcer les capacités de sa société civile, qui compte actuellement près de 50.000 ONG, a indiqué M. El Yazami, ajoutant que plus de 90 pc de ces ONG travaillent dans un cadre local, ce qui les empêche de jouer un rôle au niveau national et de constituer un contre-pouvoir. Le président du CNDH a en outre évoqué la stratégie adoptée par le Maroc pour lutter contre l'extrémisme et le radicalisme, soulignant que cette stratégie porte sur la formation des imams et la promotion d'un Islam modéré. La réussite de cette stratégie a fait que plusieurs pays ont exprimé leur volonté de bénéficier de l'expérience du Maroc en matière de formation des imams, dont la Tunisie et le Mali, a ajouté M. El Yazami.

S'agissant des efforts consentis par le Maroc et d'autres pays arabes et islamiques pour la consolidation de l'Etat de Droit, M. El Yazami a fait remarquer que la question qui se pose est comment construire de fortes démocraties en quelques décennies, alors que ce processus a pris plusieurs siècles en Europe.

De son côté, le président du Centre Marocain des études stratégiques, Mohammed Benhammou, a mis l'accent sur la fragilité de la région du Sahel et du Sahara, où pullulent les groupes terroristes et criminels, soulignant que ces régions échappent à tout contrôle et constituent un refuge pour les terroristes et trafiquants en tout genre dont Al Qaida au Maghreb Islamique (AQMI), Boko Haram et Chabab.

Il a en outre évoqué la question des djihadistes provenant des pays européens et qui prennent actuellement part aux combats en Syrie, estimant leur nombre à plusieurs milliers.

A cet égard, M. Benhammou a souligné la nécessité du partage des renseignements et des informations sur cette question entre les pays européens et ceux du Sud de la Méditerranée, mettant en avant l'importance d'une coopération au niveau international pour lutter contre ce phénomène. S'agissant de la stratégie adoptée par le Maroc en matière de lutte contre l'extrémisme et la radicalisation, il a noté que cette stratégie se décline en trois axes, à savoir les mosquées, le discours religieux et la formation des imams.

L'approche sécuritaire à elle seule n'est pas suffisante, car il faut concilier entre le volet sécuritaire et le développement social, économique et humain, a-t-il dit.

Initiée par The Institute for Security and Development Policy (ISDP), la commission des Affaires étrangères du parlement suédois et la députée suédoise Carina Hagg, cette rencontre s'est déroulée en présence notamment du chargé d'affaires de l'ambassade du Maroc à Stockholm, Amal Belcaïd.

.-0-0-0-0-0-0-0-0-0-.

- "Créations derrière les barreaux" est l'intitulé d'une rencontre artistique qui aura lieu, les 6 et 7 juin à Agadir, à l'initiative de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) d'Agadir avec le soutien de l'Université Ibn Zohr et l'Association Souss-Massa-Drâa Culture.

Un communiqué de la Commission indique que cette rencontre s'inscrit dans le cadre des efforts visant à faire la lumière sur les créations des années de plomb et à rendre hommage à "ces faiseurs des arts dans la douleur, à ces porteurs de causes, écrivains, poètes, peintres, cinéastes, dramaturges".

Cette rencontre, marquée par la présence d'anciennes victimes et de leurs familles comme Salah El Ouadie, Fatna El Bouih ou Leila Chafii, sera ponctuée par la présentation du livre "Mouchoirs et barreaux" de feue Touriya Sekkat et du recueil "Pelle et pioche" d'Abdellah Ouaddane.

Animée par Yassine Adnane, cette rencontre sera aussi ponctuée par la projection du film "C'est eux les chiens" de Hicham El Asri en présence de l'acteur Yahya El Fouandi, la signature d'une convention de partenariat entre la CRDH Agadir et l'Association SMD Culture, outre deux soirées musicales animées par Driss El Maloumi et Said El Maghribi.

http://www.menara.ma/fr/2014/06/05/1202047-nouvelles-r%C3%A9gionales-2.html

La journaliste américaine Jennifer Rubin met en avant l'approche "singulière" du Maroc en matière de réformes démocratiques

Washington, 5 juin 2014 (MAP)- La journaliste américaine, Jennifer Rubin, a mis en avant jeudi l'approche "singulière" du Maroc en matière d'introduction de réformes démocratiques et sociales graduelles, en harmonie avec les spécificités et les traditions de la société et de la culture marocaines. Dans un article d'opinion publié dans le "Washington Post", Rubin énumère les différents chantiers de réformes initiées à tous les niveaux dans le Royaume sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, soulignant que la monarchie demeure "l'expression de l'unité et de l'identité nationale" pour l'ensemble des Marocains. Dans une analyse intitulée "La démocratie marocaine", l'auteur de l'article évoque aussi l'approche du juste milieu prônée par l'Islam marocain modéré et les initiatives du Maroc visant à partager cette vision vertueuse avec les autres pays de la région et d'Afrique subsaharienne en vue de barrer la route aux idéologies extrémistes, soulignant que le Royaume apporte également son expertise technique et assistance économique et à ces pays dans le cadre de la coopération Sud-Sud. Evoquant par ailleurs la situation des femmes, Jennifer Rubin, qui a séjourné dernièrement au Maroc, constate que la femme marocaine a franchi des étapes importantes dans le cadre de son émancipation politique, économique et sociale, en ce sens que les femmes occupent actuellement de nombreux postes de responsabilités à tous les niveaux et sont présentes dans l'ensemble du tissu économique du Royaume. L'article met en avant aussi l'expérience pionnière de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) qui a permis de solder le passif des violations passées des droits de l'Homme et de préparer le terrain à une nouvelle ère marquée par le respect et la promotion des droits humains, citant à cet égard la création du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), une institution dédiée à cet objectif. (MAP).

http://www.menara.ma/fr/2014/06/05/1201648-la-journaliste-am%C3%A9ricaine-jennifer-rubin-met-en-avant-l%E2%80%99approche-singuli%C3%A8re-du-maroc-en-mati%C3%A8re-de-r%C3%A9formes-d%C3%A9mocratiques.html

Sensibilisation

Caravane régionale sur l'autisme à Errachidia

La commission régionale des Droits de l'Homme d'Errachidia-Ouerzazat a organisé, mercredi, une caravane régionale de sensibilisation sur l'autisme sous le thème «Je suis différent comme toi».

Cette initiative se veut une occasion pour la concertation entre les différents intervenants et acteurs locaux autour de l'élaboration d'une vision claire et la mise en place de programmes à même de garantir la participation, l'intégration et la dignité des personnes autistes, a indiqué la présidente de la CRDH, Fatima Arrach.

Elle a également souligné la nécessité d'élaborer des propositions pratiques prenant en considération les spécificités locales et régionales en perspective de l'élaboration d'un plaidoyer national intégré visant la promotion des conditions de cette catégorie.

Evoquant la campagne nationale de communication sur l'autisme, lancée en avril dernier par le Collectif autisme Maroc (CAM) avec le soutien du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et en collaboration avec la Jeune chambre internationale (JCI) de Rabat, et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap au Maroc, Fatima Arrach a indiqué que cette initiative vise à sensibiliser l'opinion publique nationale et les acteurs institutionnels sur cette question en vue d'en faire une cause nationale et, partant, œuvrer pour la promotion des droits de cette catégorie à travers son intégration en tant que composante des politiques publiques.

Pour sa part, le gouverneur de la province, Ahmed Merghich a mis en exergue la portée du thème choisi pour cette caravane, soulignant la disposition de l'autorité provinciale à coopérer avec la CRDH et les acteurs et intervenants dans ce domaine.

De leur côté, les participants à cette manifestation ont mis l'accent sur la nécessité de la convergence entre les différentes actions entreprises par les divers intervenants en vue de faire face à la précarité dont souffre cette catégorie, appelant à la multiplication des campagnes de sensibilisation et à l'organisation des journées d'étude pour aborder les différents aspects de ce phénomène.

Ils ont, en outr,e mis l'accent sur la nécessité de l'adaptation de l'arsenal juridique en la matière aux dispositions de la nouvelle constitution et sur l'importance de la formation des associations, notamment des jeunes, dans ce domaine.

Le programme de cette caravane, qui intervient dans le cadre de la campagne nationale de communication sur l'autisme, comportait notamment trois ateliers thématiques au profit des jeunes, les acteurs locaux et les associations actives dans ce domaine.

- See more at: http://www.lematin.ma/express/2014/sensibilisation_caravane-regionale-sur-l-autisme-a-errachidia/203654.html?utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+lematin-ma+%28LE+MATIN.ma%29#sthash.ydDlTyz5.dpuf

http://www.lematin.ma/express/2014/sensibilisation_caravane-regionale-sur-l-autisme-a-errachidia/203654.html?utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A+lematin-ma+%28LE+MATIN.ma%29

El Yazami met en relief à Stockholm le processus de réformes amorcé par le Maroc

Stockholm, 05 juin. 2014 (MAP) - Le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, a mis en relief, jeudi à Stockholm, le processus de réformes amorcé par le Maroc depuis près de 20 ans. S'exprimant lors d'une table ronde organisée au siège de l'Institut pour la sécurité et la politique de développement (ISPD), M. El Yazami a rappelé que le Maroc a entrepris des réformes audacieuses, accordant l'amnistie aux détenus politiques et procédant à une profonde réforme du code de la famille. Le Royaume a procédé aussi à la création en 2001 de l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) qui s'inscrit dans le cadre de la reconnaissance de la diversité linguistique et culturelle du pays, a-t-il souligné. L'Instance Equité et Réconciliation, créée en 2004, s'est penchée, de son côté, sur les graves violations passées des droits de l'Homme, a organisé des auditions publiques des victimes de ces violations puis élaboré des recommandations pour garantir la non-répétition de ces violations, a ajouté le président du CNDH. Ces recommandations sont contenues dans la Constitution adoptée en 2011 et dont 60 articles sont liés aux droits humains, a souligné M. El Yazami, qui a mis en avant le rôle et les missions dévolus au CNDH, à savoir la protection des droits et libertés au Royaume et l'élaboration de rapports sur la situation des droits de l'Homme et plusieurs autres questions. D'autres lois sont en passe d'être adoptées pour renforcer le processus de renforcement de l'Etat de droit, a-t-il ajouté, soulignant que le Royaume a réalisé des avancées majeures dans ce domaine, même s'il reste encore beaucoup à faire. Sur un autre registre, le président du Centre Marocain des études stratégiques (CMES), Mohammed Benhammou, a évoqué les questions de sécurité dans la région du Sahel et du Sahara, déplorant la faible coopération entre les pays de cette zone en vue de faire face aux défis sécuritaires suscités par la porosité de cette région. Il a ainsi noté que suite à la révolution en Libye, on assiste à une prolifération des armes dans cette région qui est devenue incontrôlable et qui constitue un refuge pour des groupes terroristes et les trafiquants en tout genre. M. Benhammou a souligné que près de 28 pc de la cocaïne en vente en Europe transite à travers cette région, ce qui pose avec acuité le problème de la surveillance et de la gestion des frontières. Il a en outre évoqué la guerre en Syrie, soulignant que la crise dans ce pays a engendré le phénomène des combattants étrangers, qui sont issus des pays voisins de la Syrie, mais également de l'Afrique du Nord et d'Europe. Le président du CMES a ainsi souligné la nécessité de renforcer la coopération au niveau international pour faire face à ces défis sécuritaires, mettant en avant l'importance de partager les renseignements et les informations. Cette rencontre a eu lieu en présence notamment du directeur de l'ISPD, Svante E. Cornell, du chargé d'affaires de l'ambassade du Maroc à Stockholm, Amal Belcaïd, et de la députée suédoise Carina Hagg.

http://www.menara.ma/fr/2014/06/05/1201807-el-yazami-met-en-relief-%C3%A0-stockholm-le-processus-de-r%C3%A9formes-amorc%C3%A9-par-le-maroc.html

Parlon Sahara : Les droits de l'Homme sont inviolables

La visite au Maroc, il y a une semaine de Navy Pillay, haut-commissaire des Nations unies aux droits de l'Homme, a été marquée par une série de déclarations plutôt positives. Elle a salué les «grands progrès» du Maroc en matière de droits de l'Homme, même si elle a appelé en même temps à «davantage d'efforts» ! Le langage de la diplomatie, décrypté de nos jours à l'aune des finauderies, reste à la fois abstrait quand il s'agit de dire les louanges et brutal dans les critiques et les récriminations. Les droits de l'Homme ont constitué depuis des années le talon d'Achille du Maroc, confronté qu'il a été à une diplomatie algérienne qui ne ménage aucun effort, ni moyen pour porter la dague dans notre dos.

Qu'ils aient été assimilés à l'affaire du Sahara n'étonne que les néophytes, car les propagandistes algériens et leur lobbies, bien infiltrés dans les arcanes de la 4ème Commission de l'ONU, à l'Assemblée générale et ne désespérant point investir le Conseil de sécurité, ont cru trouver la faille pour partir à l'assaut contre le Maroc, dont – il faut bien le dire – la diplomatie y a gravement prêté le flanc. En novembre 2010, décision avait été prise par le gouvernement de démanteler le campement de Gdim Izik, à proximité de Lâayoune, où s'activaient les éléments provocateurs du polisario à la barbe des autorités. Il s'ensuivit un soulèvement, attisé en sous-main par le polisario et les services algériens qui commanditaient à distance les jeunes sahraouis. Des ONG étrangères, espagnoles notamment, s'en étaient emparées pour falsifier des photos des violences, faisant «porter le chapeau» aux forces de l'ordre... Quelques mois plus tard, la question de prétendues violations de l'Homme était diligentée à l'ONU avec la demande expresse de la confier à la Minurso. La ficelle était grosse et l'Algérie, ses lobbies dont la Fondation Kennedy, s'étaient mobilisés en ce sens.

C'était d'autant plus partial et aberrant que si violations des droits de l'Homme devaient être dénoncées, c'est bel et bien celles des camps de Tindouf, là où le gouvernement algérien séquestre depuis 1975 des dizaines de milliers de citoyens marocains dans des camps, derrière des miradors, les privant de leurs droits, de protection, de nourriture...Depuis plus de vingt ans maintenant, le Maroc a réglé la question des droits de l'Homme, et les provinces du Sud, pas moins que les autres, ont connu une transformation qui force l'admiration. Un ministère des droits de l'Homme avait même été créé à cet effet, et plus tard l'IER (Instance équité et réconciliation), ensuite le Conseil national des droits de l'Homme, qui est aujourd'hui à leur défense ce que la vigile au patrimoine institutionnel, forteresse s'il en est. L'hommage que la Haute Commissaire aux Nations unies a rendu au Maroc tombe à point nommé, il conforte à la fois ses efforts et met un terme, sans l'anéantir pour autant, à la gesticulation dont certaines ONG se sont fait les spécialistes.

Force nous est de constater que le chapitre des droits de l'Homme au Sahara est un faux débat, ne serait-ce que parce que les mêmes qui en parlent au Sahara même, le font avec une liberté totale. S'ils étaient dans un autre pays, se seraient-ils faits si facilement les hérauts de la contestation ? Auraient-ils bénéficié d'une quelconque liberté d'expression comme celle dont ils jouissent au Maroc qui les a conduits à tout saccager. Aujourd'hui, le Maroc récolte les fruits de sa politique des droits de l'Homme et le Souverain, qui a reçu la Haute Commissaire de l'ONU, veille personnellement à leur préservation.

http://www.maghress.com/fr/financesnews/21960

DROITS DE L'HOMME: DRISS EL YAZAMI EXPLIQUE LE CAS MAROCAIN

Driss El Yazami, président du conseil national des droits de l'homme, continue de faire le glob trotter pour présenter l'expérience du Maroc dans le domaine des droits de l'homme. C'est à Stockholm, en suède, qu'il s'est rendu cette fois pour participer à un séminaire organisé hier au parlement suédois. L'exposé de Driss el Yazami a porté sur le processus de création de l'instance Equité et réconciliation qui a traité des violations passées, au Maroc, des droits humains. Ce qui a été considéré comme un véritable tournant dans le traitement des cas de victimes de torture. Rappelons que D'autres pays, comme le chili ou l'Afrique du sud, avaient opté pour la réconciliation pour tourner la page de leur passé douloureux. Gouvernance !

http://www.toutsurlemaroc.com/le-president-du-conseil-national-des-droits-de-lhomme-presente-lexperience-marocaine-en-suede/

Jeunesse D'ALGERIE

MIGRATION CLANDESTINE

Interpellation de 870 personnes dans un nouvel assaut vers une enclave espagnole

Au total 870 migrants clandestins ont été interpellés mardi au moment où ils tenaient de forcer le passage vers l'enclave espagnole de Ceuta (Sebta, nord du Maroc), a indiqué la wilaya de Tanger dans un communiqué. Cette tentative de pénétration sur le sol espagnol intervient quatre jours après un assaut massif donné vendredi par des migrants subsahariens à l'issue duquel 200 personnes ont réussi à y entrer en franchissant la frontière grillagée qui sépare le Maroc de Melilla, l'autre enclave espagnole. Elle intervient également, au lendemain de l'arrivée d'un groupe de 15 immigrants clandestins, dont une jeune fille, sur une embarcation de fortune jusqu'à Melilla tandis que trois autres sont parvenus à entrer, en passant sous la frontière grillagée à Ceuta. Ces passages en force de migrants de l'Afrique subsaharienne vers les deux enclaves espagnoles surviennent malgré l'annonce par le Maroc d'une opération de régularisation au profit d'environ 25.000 immigrés qui a débuté le 1er janvier 2014, relève-t-on. L'annonce d'une nouvelle politique d'immigration et d'asile, avait été faite par le gouvernement, en septembre 2013, basée sur un ensemble de recommandations formulées par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) contenues dans un rapport dans lequel il a souligné les atteintes aux droits humains à l'encontre des migrants, des demandeurs d'asile et des réfugiés au Maroc. Pour rappel, l'ONG américaine de défense des droits de l'homme Human Rights Watch (HRW) a rendu public, le 10 février à Rabat, un rapport dans lequel elle a appelé le gouvernement marocain à mettre fin à "l'usage d'une force excessive" à l'encontre des migrants subsahariens et "aux retours et expulsion de force des migrants sans procédure régulière". Dans son dernier rapport de 79 pages, établi à fin octobre 2013 et focalisé sur la région de l'Oriental (nord-est du Maroc), intitulé "Abus et expulsions: les mauvais traitements infligés aux migrants d'Afrique subsaharienne au Maroc", l'ONG avait écrit notamment "Alors que le Maroc a le droit de surveiller ses frontières et de faire appliquer les dispositions légales pour contrôler l'immigration, ce pays ne devrait pas se livrer à des traitements cruels, inhumains ou dégradants envers les migrants, en les frappant, leur volant leurs possessions et en détruisant de façon expéditive leur abris de fortune". En réaction à ce rapport, le porte-parole du gouvernement marocain Mustapha El-Khalfi a estimé qu'il n'était "pas totalement équitable à l'égard de la nouvelle politique migratoire adoptée par le royaume" en se basant sur "des données et allégations qui concernent la période où cette nouvelle politique n'était pas encore en vigueur". De son coté, l'Association marocaine des droits humains (AMDH) avait appelé les autorités à "cesser de jouer le rôle de gendarme" de l'Union européenne et de respecter leurs engagements internationaux après la mort, le 6 février dernier, de plusieurs migrants subsahariens, près de l'enclave espagnole de Ceuta du fait de l'intervention de la garde civile espagnole qui a utilisé, selon elle, des balles en caoutchouc.

http://www.jeunessedalgerie.com/article.php?id=7651